

العراق يجدد التزامه بخفض إنتاج النفط خلال 2021

فند العراق ما يجول حول طلبه إعفاء من اتفاق 'أوبك+' مؤكدا التزامه بخفض إنتاج النفط، غير أن خبراء يؤكدون أن هذه الالتزامات سترهق البلد في ظل ريعية اقتصاده واعتماده المفرط على عائدات الطاقة التي تقلصت أكثر بفعل جائحة كورونا.

بغداد - جدد العراق التزامه باتفاقية خفض الإنتاج التي ينفذها تحالف "أوبك+" منذ مايو 2020، نافيا أنباء تداولتها وسائل إعلام محلية ودولية حول طلبه إعفاءه من حصته بخفض الإنتاج خلال 2021. ونشرت وسائل إعلام محلية ودولية نقلا عن مسؤول عراقي الخميس قوله إن بغداد ستقدم طلبا لإعفاءها أو تخفيف حصتها من خفض الإنتاج والصادرات خلال 2021، في ظل أزمة مالية تهدد بانتهيار الاقتصاد المحلي.



إحسان عبدالجبار
لصحة تقديمنا طلبا
بإعفاءنا من خفض
الإنتاج

وقال وزير النفط إحسان عبدالجبار، في بيان الجمعة، إن بلاده "رحبت باتفاق خفض الإنتاج الذي يُعد بتفديده اعتبارا من مايو الماضي، وتم بالإجماع من الدول المشاركة كافة". وأضاف عبدالجبار "لصحة لتقديمنا طلبا بإعفاءنا من خفض الإنتاج في 2021 ونحن حريصون على تحقيق هدف الاستقرار والتوازن في الأسواق النفطية العالمية".

ومن المقرر أن تجتمع منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" في نوفمبر المقبل، لاتخاذ قرار بشأن سياسات الإنتاج. ووفقا لاتفاق تحالف (أوبك+) فإن بغداد ملزمة بخفض 1.06 مليون برميل نطف يوميا من صادراتها.

«زين» الكويتية تغادر السوق اللبنانية

الكويت - قالت شركة الاتصالات المتنقلة الكويتية "زين"، المدرجة ببورصة الكويت، الأحد، إن شركة "تاتش" اللبنانية قررت عدم تمديد عقد إدارتها من قبل "زين" بعد مسيرة بدأت قبل 16 عاما في سوق الاتصالات اللبنانية.

وأضافت "زين" في بيان، أن "تاتش" اتخذت قرارها بعدم تجديد التعاقد خلال اجتماعها الجمعة الماضي.

وبناء على القرار، ستكون "زين" قد خرجت كليا من عملية إدارة "تاتش" وسلمت الشركة إدارة ومجلس إدارة جديدين معينين من قبل وزارة الاتصالات اللبنانية، حسب البيان.

وتابعت "زين" أنها ترغب بالتواجد في سوق الاتصالات اللبنانية، وأن تتقدم مجددا في حال تم طرح مناقصة جديدة لإدارة شركتي الاتصالات المتنقلة العاملة في لبنان.

وكان وزير الاتصالات اللبناني طلال حواط أكد في مايو الماضي أن مجلس الوزراء وافق على طلب لاستعادة الحكومة إدارة شركتي الهاتف المحمول بالبلاد قبيل عطاء جديد.

وقال حواط في بيان آنذاك، إن مجلس الوزراء وافق على تكليف وزارة



نهاية عهد زين في لبنان



أعمال التدوير تثير شهية الاستثمار

مخلفات المدن الذكية نافذة جديدة للاستثمارات العربية في مصر

استثمارات إماراتية وسعودية تتنافس على قنص عمليات إعادة التدوير

من المخلفات بنحو 8 سنتات لكل كيلواوات كهرباء.

وقال جهاز شؤون البيئة المصري، إن إجمالي الإنتاج من جميع أنواع المخلفات في البلاد يصل لنحو 96 مليون طن سنويا. وقدر البنك الدولي حجم خسائر مصر من عدم تدوير المخلفات والاستفادة منها بنحو 1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يصل لنحو 433 مليار دولار، وتقدر البلاد حوالي 6.5 مليار دولار سنويا لزيادة عبء المخلفات على الاقتصاد والبيئة.

وتخطط وزارة الكهرباء لطرح فرص استثمارية أمام القطاع الخاص لتدشين 10 مصانع لتوليد الكهرباء من القمامة.

وينتج طن المخلفات بين 450 إلى 550 كيلواوات ساعة من الكهرباء وفقا للتكنولوجيا المستخدمة في عمليات الإنتاج.

وأكد فتحي كمال، نائب رئيس شركة الحياة للاستشارات البيئية وخبير إدارة المخلفات، إلا أنهما تستوعبان نحو 1.5 مليون طن مخلفات ورق وكرتون وعبوات مياه غازية.

وأوضح لـ"العرب" أن إسناد إدارة المخلفات لشركة إماراتية جاء تماشيا مع سعي الحكومة للتخلص من النفايات بأساليب علمية قائمة على التكنولوجيا.

وأشار إلى أن الأزمة في إدارة النفايات لا تتمثل في تجميعها بأساليب تقليدية أو تقليدية، وإنما في الناتج عنها، فالأساليب التقليدية تقوم بحرقها والتخلص منها دون القيام بإعادة تدويرها، بينما الأساليب الحديثة تترجمها إلى منافع اقتصادية.

وتقوم مصر بتدوير القمامة من خلال مشروعات صغيرة، ولأن العاصمة الإدارية تقوم على نظام ذكي ومتطور كان لزاما وجود مشروع كبير لتدوير النفايات.

وتشير دراسات الجدوى الفنية والمالية إلى أن الاستثمار في قطاع النفايات يحقق عوائد على الأموال تصل لنحو 18 في المئة.

وتتصدر في جميع المحافظات وتوفر وظائف لأكثر من 360 ألف مواطن، وتركز على عملها داخل القاهرة الكبرى المحتلة بالسكان.

وتحتاج مصر إلى استثمارات بنحو 400 مليون دولار للتخلص من عبء المخلفات على اقتصاد البلاد. وأصدر مجلس الوزراء المصري تعريفة جديدة لشراء الكهرباء المنتجة

على نحو 97 في المئة لإعادة تدويرها، ويتم تحويل النفايات إلى ثلاثة أنواع، إما ورقي أو معدني أو بلاستيكي.

وأوضح أن الإمارات، الدولة العربية الأكثر اهتماما بمجال إدارة النفايات، مع اعتمادها على التكنولوجيا، تليها السعودية، مشيرا إلى أن الأولى تعتمد على تكنولوجيا تجمع بين التجربة النرويجية والكندية في إعادة تدوير المخلفات، والسعودية تستخدم التكنولوجيا الهولندية والدنماركية في إعادة تطوير المخلفات المعدنية والعضوية.

وتسعى مصر إلى دخول تكنولوجيا إدارة المخلفات، منذ التوقيع على اتفاقية باريس للمناخ بنهاية 2015، ومن ثم يجب خفض معدلات التلوث، وأحد أسبابه حرق القمامة وما ينتج عنها من غازات سامة.

ولأول مرة تسير القاهرة بشكل عملي في التعامل مع القمامة كعائد اقتصادي، وهو ما ستطبقه في العاصمة الإدارية، حيث سيتم تدوير القمامة للمنفعة الاقتصادية، واستخدامها في تصنيع الكهرباء، أو كطاقة خضراء.



جمال القليوبي
الإمارات تعتمد تجربة
النرويج والسعودية
تقنيات هولندا



فتحي كمال
أزمة إدارة النفايات لا
تتمثل في تجميعها بل
في التعامل معها

وتتضمن مرافق "بيئة مصر" مرفقا للمخلفات المشتق من النفايات، يمكنه معالجة ما يصل إلى 1500 طن من النفايات الصلبة يوميا لتوليد الوقود لصناعات الأسمنت، وتوفر مرفقا للنفايات الطبية ومعالجة حوالي ستة أطنان من النفايات الطبية يوميا.

وقال جمال القليوبي، أسنان الطاقة بالجامعة الأمريكية في القاهرة وخبير إعادة تدوير المخلفات، إن قطاع النفايات شهد تطورا كبيرا من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة خلال الأعوام الماضية.

وأضاف لـ"العرب" أن بلدانا أوروبية، مثل النرويج والدنمارك وهولندا، تستورد النفايات من الخارج، فالنرويج تحصل

حولت بعض الاستثمارات العربية وجهتها إلى المدن الجديدة في مصر، وغضت الطرف عن ضحايا في قطاع تدوير المخلفات في المدن القديمة، نتيجة جاهزية الأولى لاستقبال تقنيات الذكاء الاصطناعي، وزيادة العوائد الاستثمارية، بعيدا عن عشوائية التعامل مع المخلفات في الثانية.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - فتحت مخلفات مدن الجيل الرابع الذكية التي شرعت القاهرة في تشييدها نافذة أمام تدفق الاستثمارات العربية فيها، حيث أعلنت شركة "بيئة" الإماراتية العاملة في مجال الاستدامة والخدمات البيئية عن توقيع عقد إدارة النفايات في العاصمة الإدارية الجديدة لمصر، وأكدت أيضا شركة "العمودي" السعودية ضخ استثمارات في مجال تدوير المخلفات بالمدن الجديدة.

وتلقت الهيئة العامة للاستثمار في مصر طلبات من مستثمرين لتدشين مشروعات لتدوير المخلفات في المناطق الحرة. وتسعى مصر لتدشين 14 مدينة ذكية من الجيل الخامس في مقدمتها العاصمة الإدارية، التي تبعد نحو 45 كيلومترا شرق القاهرة، ومدينة العلمين على البحر المتوسط، إلى جانب مدينة المنصورة الجديدة في دلتا مصر.

وتضع شركات تدوير النفايات المدن الذكية تحت مجهر استثماراتها نتيجة التقنيات التكنولوجية التي تراعي فصل المخلفات من المنبع، وتصنيفها كل حسب طبيعته، فضلا عن عمليات الصرف المحكمة التي تراعي الزيادة السكانية، ونقاط فرز المخلفات التي تم تصميمها منذ البدء في تدشين هذه المدن.

وجعلت هذه المحفزات الشركات العاملة في هذا المجال تسعى لقص الفرص الاستثمارية، بعيدا عن مدن القاهرة القديمة) المكتظة بالسكان، وعشوائية طرقها الضيقة وعدم وجود نظم محكمة تضمن لشركات إعادة تدوير المخلفات نجاح عمليات فصلها من المنبع.

وتتملك الإمارات تجربة فريدة في معالجة النفايات وإعادة استخدامها الآمن في عمليات التصنيع مجددا، ودشنت إمارة الشارقة مركزا لفرز المخلفات ضمن أكبر خمسة مراكز على مستوى العالم بهدف الاستفادة من الثروات التي تحملها النفايات.

وتبدأ شركة "بيئة" الإماراتية نشاطها رسميا في مارس المقبل بالعاصمة الإدارية، وفق خططها للتوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتتضمن مرافق "بيئة مصر" مرفقا للمخلفات المشتق من النفايات، يمكنه معالجة ما يصل إلى 1500 طن من النفايات الصلبة يوميا لتوليد الوقود لصناعات الأسمنت، وتوفر مرفقا للنفايات الطبية ومعالجة حوالي ستة أطنان من النفايات الطبية يوميا.

وقال جمال القليوبي، أسنان الطاقة بالجامعة الأمريكية في القاهرة وخبير إعادة تدوير المخلفات، إن قطاع النفايات شهد تطورا كبيرا من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة خلال الأعوام الماضية.